

# تبادل الفرص والقيود بين السياسة والإعلام وأثره في العملية السياسية

محمد شلبي(\*)

أستاذ محاضر بكلية العلوم السياسية والإعلام - الجزائر.

## مقدمة

إذا كانت الديمقراطية إحدى القيم الأساسية التي يتمحور حولها جل العمليات الاجتماعية، وتنشدها الأمم والشعوب، وتتباهى بها الوحدات والتنظيمات السياسية المختلفة باعتبارها فضيلة إنسانية، وآلية لتحقيق الاقتدار، ورافعة لإنجاز مهمات الفاعلية والرشادة، فإن بلوغ هذه الغاية يتوقف على وجود تفاعل نشط وإيجابي بين النسق الإعلامي والنسق السياسي؛ ذلك بأن في أي تعريف إجرائي للديمقراطية، تشترك العمليات السياسية والعمليات الإعلامية في مكونات ذلك التعريف، وتصير مؤشرات لقياس مستواها بصيغة أخرى<sup>(١)</sup>.

لقد فرضت الرابطة القوية بين السياسة والإعلام نفسها على الكتابات السياسية مثلما فعلت مع الكتابات الإعلامية، حيث يولي المتخصصون بالعلوم السياسية اهتماماً كبيراً للمكونات الإعلامية، بل وللنسق الاتصالي والإعلامي وتأثيره في العمليات السياسية، سواء كان ذلك على المستوى الداخلي أو على المستوى الخارجي. كما يعزو دارسو علوم الإعلام والاتصال إلى أثر النسق السياسي دوراً كبيراً في تقرير العمليات الإعلامية وفاعليتها.

وتجدر الإشارة كذلك إلى المصاحبة الزمنية والمواكبة التطورية للحياة الإعلامية مع الحياة السياسية، وحتى عندما راج الحديث عن الموجة الثالثة في الدراسات السياسية، قابله رواج مماثل في الدراسات الإعلامية والاتصالية<sup>(٢)</sup>.

chelbidz@gmail.com.

(\*) البريد الإلكتروني:

(١) تُعرّف الديمقراطية إجرائياً بالتعددية الحزبية، والصحافة الحرة المستقلة، والتداول السلمي للسلطة،

وحرية الانتظام والتجهيز.

(٢) صموئيل هنتنجتون، الموجة الثالثة، ترجمة عبد الوهاب علوب (الكويت: دار سعاد الصباح، ١٩٩٣).

لقد قويت الرابطة بين الإعلام والسياسة مع التطورات التكنولوجية الحديثة، وبفعل المستجدات الاتصالية والسياسية، إلى درجة أن السياسة أصبحت بمثابة القلب من الإعلام، والعكس صحيح.

وهكذا، غدا صنّاع السياسات والقرارات يحسبون في عملياتهم تلك لتأثيرات الفاعلين الإعلاميين والاتصاليين، وانعكاسات ذلك على مأموريات (Agendas) الرأي العام، وعلى صورههم ومواردهم السياسية الانتخابية وشرعياتهم؛ فقد تمثلت العمليات الإعلامية موارد لهم تساعد على حرية الحركة والعمل، وتنمية مواردهم السياسية، وتعظيم مكاسبهم، وتعزيز شرعيتهم. كما يمكن أن تتحول إلى قيود تقلص مجال مناوراتهم، وتقلل مواردهم السياسية، وتجعل شرعيتهم يعترىها التآكل. وفي مقابل ذلك، يمكن أن تصبح السياسة مصدراً للإعلام ومورداً إيجابياً، كما يمكن أن تتحول إلى قيود ضاغطة. ويؤدي السياق العام، المحلي والدولي، دوراً مؤثراً في تلك العمليات جميعها، سياسية كانت أو إعلامية.

وتجدر الإشارة بادئ ذي بدء إلى أن هذه المداخل ستركز على الإعلام باعتباره متغيراً مستقلاً في العملية السياسية، أي مَدْخَلاً إليها باعتبارها نسقاً من التفاعلات، وتنظر إلى حصائل العملية السياسية بكونها متغيراً تابعاً، وتنظر إلى السياق حيث يشكل فيه الرأي العام والفضاء العمومي متغيراً وسيطاً يقوّي العلاقة بين المتغيرين المستقل (الإعلام) والتابع (حصائل العملية السياسية). وستنصب هذه الدراسة على قضيتين على المستوى الداخلي، هما الحكم الرشيد أو ترشيد الحكم، والتنمية البشرية والإنسانية، وعلى قضيتين على المستوى الخارجي، هما بناء مأمورية (Agenda) السياسة الخارجية، وإدارة النزاعات.

## أولاً: المنهج

### ١ - المشكلة البحثية

تحاول هذه الدراسة الإجابة عن التساؤلات التالية: إلى أي مدى يبرز التفاعل بين الإعلام والسياسة، وما أثر ذلك في إنجاز مهمات الحكم الرشيد وتفعيل السياسات والقرارات؟ وهل هناك علاقة بين النسق الإعلامي والنسق السياسي، وما نوعها؟ وما هو دور الاتصال في بناء مأمورية السياسة الخارجية وإدارة النزاعات؟

### ٢ - الفروض

تصوغ هذه الدراسة الفروض التالية:

أ - هناك علاقة توافقية بين مستوى فاعلية النسق السياسي ومستوى فاعلية النسق الإعلامي.

ب - كلما ارتفع مستوى استقلالية وسائل الإعلام، قوي الحكم الرشيد، وارتفع مستوى التنمية البشرية والإنسانية.

ج - كلما ارتفع مستوى فاعلية الاستطلاعات ودور الفضاء العمومي، ارتفع مستوى الحكم الرشيد والتنمية الإنسانية.

### ٣ - الاقتراب المستخدم

تستخدم هذه الدراسة اقتراب مايكل بريتشير (Michael Brecher) الذي ينظر إلى العملية السياسية على أنها نسق من التفاعلات، وتعدّ الاتصالات مدخلاً أساسياً في تلك العملية<sup>(٣)</sup>. وتبعاً لذلك، فإن عملية صناعة السياسات والقرارات الداخلية والخارجية وإدارة النزاعات تمثل أنساقاً مفتوحة لمختلف الأنشطة الإعلامية والاتصالية. ولكن هذا الاقتراب لا يمنع الباحث من النظر إلى هذا الموضوع عبر اقتراب تفاعلي يتبادل فيه الفاعلون السياسيون والنسق الإعلامي وعمليات الاستطلاعات الأدوار، ويؤثر بعضهم في البعض الآخر. إلا أن التركيز في هذه الدراسة سينصبّ على اعتبار أن النسق الإعلامي وعمليات الاستطلاع تمثل المتغير المستقل، في حين تعدّ العملية السياسية متغيراً تابعاً.

يهتم الدارسون بالاتفاق بين ترتيب الأهمية الذي تضعه الوسيلة الإعلامية لموادها الإخبارية وقضاياها وموضوعاتها، والترتيب الذي يضعه جمهور المتلقين لهذه الأهمية.

### ٤ - تحديد المفاهيم الأساسية (المحلية)

تستخدم هذه الدراسة جملة من المفاهيم تحتاج إلى تحديد وتعريف، وهذه المفاهيم هي:

أ - **الاتصال السياسي**: يعرفه فولتون (Wolton) بأنه «الفضاء الذي يتبادل فيه الفاعلون الثلاثة الذين يحوزون شرعية التعبير العلني عن السياسة، والذين هم رجال السياسة، والصحافيون والرأي العام خلال الاستطلاعات، والخطب المتناقضة والمتعارضة»<sup>(٤)</sup> ويعرفه كوترت (Cotteret) بأنه «تبادل المعلومات بين الحكام والمحكومين عبر قنوات نقل رسمية وغير رسمية»<sup>(٥)</sup> كما تعرفه نورس (Norris) بأنه «عملية تفاعلية تُعنى بنقل المعلومات بين الفاعلين السياسيين ووسائل الإعلام والجمهور»<sup>(٦)</sup>.

ب - **الفضاء العمومي**: هو الوسط الذي يسمح لجميع المواطنين بولوجه، والمكان الذي يجتمع فيه الجمهور لتكوين رأي عام، وتبادل النقاش والحوار بطريقة عقلية بشأن مسائل

(٣) Michael Brecher, *The Foreign Policy System of Israel: Setting, Images, Process* (Oxford: Oxford University Press, 1972).

(٤) Dominique Wolton, *Penser la communication* (Paris: Flammarion, 1997), p. 377.

(٥) Jacques Gerstlé, *La Communication politique* (Paris: A. Colin, 2004), p. 10.

(٦) المصدر نفسه.

المصالح العامة التي تمثل نواة لتكوين رأي عام. ويعدّ وسيلة في يد المواطنين للضغط على سلطة الدولة وتقييد تصرفاتها. إنه فضاء واسع جداً يشغله عدد كبير من الموضوعات محل النقاش، وعدد كبير من الفاعلين المتدخلين بشكل علني، ويوجد حضور قوي للإعلام والاستطلاعات والتسويق والاتصال. ويشار إلى الفضاء العمومي بكونه فضاء رمزياً، حيث تتباين الخطابات ويستجيب بعضها للبعض الآخر بشكل متباين ومتعارض في أغلب الأحيان. وتتعلق تلك الخطابات بمختلف الفاعلين السياسيين، والاجتماعيين، والدينيين، والمفكرين الذين يتشكل منهم المجتمع. إنه فضاء رمزي يتطلب وقتاً لتشكّل فيه مفردات وقيم مشتركة، واعتراف متبادل. ويشكّل هذا الفضاء الرابطة السياسية التي تشبك ملايين المواطنين الجهولي الهويات، بمنحهم الشعور والإحساس الذي يدفعهم إلى المشاركة الفعالة في السياسة. وإذا كان الفضاء السياسي يُعنى بصناعة القرار وتنفيذه، فإن الفضاء العمومي يُعنى بالنقاش والحوار والأفكار والحجج<sup>(٧)</sup>.

كما أن الفضاء العمومي يعدّ الوسط الذي يمارس فيه الاتصال الاجتماعي. وتاريخياً، فإن مؤسسة الفضاء العمومي هي التي أقامت الرابطة الاجتماعية. وهو الوسط الذي يمارس فيه الناس حقوقهم وواجباتهم. إنه مجال يتمنع عن منطق التملك الخاص<sup>(٨)</sup>.

**ج - الرأي العام:** «يشير الرأي العام إلى مجموع الآراء المعبر عنها في الفضاء العمومي في ما يتعلق بموضوع أو فكرة معيّنة»<sup>(٩)</sup>.

**د - بناء «المأمرية»:** «ويشير إلى تأثير وسائل الإعلام في ما ينبغي أن يفكر فيه الناس، وتقوم تلك الوسائل بتأطير المأمورية إلى درجة تمكّنها من التأثير في جمهورها، وتستخرج المأمورية ممّا قيل وممّا لم يُقل بصفة أكبر»<sup>(١٠)</sup>.

ويهتم الدارسون بالاتفاق بين ترتيب الأهمية الذي تضعه الوسيلة الإعلامية لموادها الإخبارية وقضاياها وموضوعاتها، والترتيب الذي يضعه جمهور المتلقين لهذه الأهمية، ودرجات هذا الاتفاق أو الاختلاف بين الاثنين، وهل تعدّ الوسيلة الإعلامية المتغير المستقل في صياغة مأمورية الجمهور وأولوياته أو لا؟<sup>(١١)</sup>.

**هـ - الحكم الرشيد:** «يدل تعبير الحكم الرشيد على إقامة دولة قانون ديمقراطية، تقدم حساباً عن أعمالها بطريقة شفافة، وقادرة على تأمين إطار مستقر للاستثمارات»<sup>(١٢)</sup>.

Wolton, Ibid., pp. 379-381.

(٧)

Bernard Lamizet, *La Médiation politique* (Paris: L'Harmattan, 1998), p. 399.

(٨)

Hanspeter Kriesi, «Mobilizing Public Opinion in Audience Democracies», in: Frank Esser and Barbara Pfetsch, eds., *Comparing Political Communication* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 2004), p. 188.

(٩)

Rod Hague and Martin Harrop, *Comparative Government and Politics*, 5<sup>th</sup> ed. (New York: Palgrave, 1998), p. 103.

(١٠)

(١١) محمد عبد الحميد، *نظريات الإعلام واتجاهات التأثير* (القاهرة: عالم الكتب، ١٩٩٧)، ص ٢٧٤.

(١٢) بيير كالام وأندريه تالمان، *الدولة في القلب: مبادئ جديدة لتسيير آليات الحكم*، ترجمة سمير

غبور (القاهرة: الهيئة العامة المصرية للكتاب، ٢٠٠٦)، ص ٢٣.

ويمكن التعبير عن الحكم الرشيد بجملة من المؤشرات وضعها مجموعة من خبراء الأمم المتحدة، كما يلي: التمثيل السياسي وما يتضمنه من حقوق المعارضة، والمساواة في التمثيل والحقوق المدنية والسياسية، والفاعلية المؤسسية، والاقتدار المؤسسي وما يحويه من حكم القانون واستقلال القضاء وآليات الرقابة على أجهزة الحكم الرئيسية، وفاعلية المجتمع المدني وتأثيره في السياسات العامة، وكفاءة النظام الاقتصادي والإدارة الاقتصادية، وتشمل دور القطاع الخاص وشفافية أنشطة الحكومة، ودور المساءلة في إدارة الموارد<sup>(١٣)</sup>.

## ثانياً: العلاقة بين وسائل الاتصال الجماهيري والحكم الرشيد والتنمية وصناعة القرارات الانتخابية

### ١ - العلاقة بين وسائل الاتصال الجماهيري والحكم الرشيد والتنمية البشرية

تتوقف فاعلية العملية السياسية على تشابك أنشطة جملة من الفاعلين الاجتماعيين والاقتصاديين والسياسيين والإعلاميين، الذين يوجدون السياق الذي تتم فيه تلك العملية، ويقولون الشروط التي تتحرك خلالها وحدات صناعة السياسات. وتقوم أنماط العلاقات الموجودة بين هذه القوى، والقواعد التي تحكم سيرها ومدى الالتزام بها بصفة عامة وبصيغة مشتركة، بتقرير طبيعة النظام السياسي. وتمثل مكانة النسق الإعلامي والاتصال الجماهيري دوراً معتبراً في تقرير ذلك النظام، وآليات عمله، واستجاباته، وسلوكاته، ومدى فاعلية أدائه. وهذا ما يدل على الترابط الوثيق بين النسق السياسي والنسق الإعلامي والاتصالي. وما لهذا الأخير من تأثير في أداء الأول وفاعليته، حيث يعدّ الاتصال شرطاً أساسياً لعمل الديمقراطية.

وما يُفهم من الاتصال هنا هو وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية واستطلاعات الرأي، التي تمكن المواطنين من امتلاك عناصر الاقتدار، وفهم الحقائق الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية المعقدة، وتمكّنهم من تقييم محصلات مختلف السياسات العامة. وهكذا، تعمل وسائل الإعلام المختلفة وآليات استطلاعات الرأي على متابعة أنشطة الفاعلين السياسيين المنتخبين، والدفع إليهم بطلبات الجماهير للاستجابة لها بشكل متسارع. وإذا كانت هذه العمليات تمثل ضغوطاً على النسق السياسي، فهي من جهة أخرى تمثل له مورداً يساعده على بناء مأموريته وصناعة سياساته على هدي من أمره، وفي ضوء معطيات تمكّنه من تلافي المؤسف من الأخطاء، ومن حيازة قدرات توقعية واستشرافية يحقق خلالها رسم برامج أكثر رشادة وفاعلية.

وتساعد وسائل الإعلام الجماهيري صنّاع السياسات بالمعلومات التي يوفرها الاستطلاع على معرفة مكونات الجمهور، وتصنيفه، وإدراك احتياجاته وأولوياته المتنوعة

(١٣) حمدي عبد الرحمن، إفريقيا وتحديات عصر الهيمنة: أي مستقبل؟ (القاهرة: مكتبة مدبولي،

ونسبها المختلفة. وتقوم تلك الوسائل بدور مهم في جعل النسق السياسي يصحح أخطاءه ويقيم ذاته وأدائه عبر آلية التغذية الراجعة، حيث تقوم وسائل الاتصال بتوضيح تلك العملية ونقلها عبر فتحة المدخلات مرة أخرى إلى النسق السياسي. وهذا ما يقوّي القدرة الاستجابية والتوقعية للنسق السياسي، ويجنب هذا النسق كثافة الطلبات وحجمها وإمكانية تحولها إلى ضغوط تشل حرية حركته وتعرضه للانهايار.

ولوسائل الإعلام دور كبير في جعل عمليات صوغ السياسات غير الشفافة تعاني تحديات كبيرة، وتجبرها على كشف عملياتها وأطرافها ومضامينها وخيوطها عامة، وخير مثال على ذلك ما فعلته الصحافة الأمريكية مع الرئيس نيكسون، حينما فضحت ألامعبيته الانتخابية فدفعته إلى الاستقالة.

ولا تكتفي وسائل الإعلام بنقل السياسات ونشرها أو تقديم المعلومات، بل إنها تتحول إلى فاعل سياسي قائم بذاته في العملية السياسية، وتجنيّد الرأي العام بشأنها. وهي التي تقرر ما إذا كانت تريد نقل موضوع ما أو عدم نقله مطلقاً. كما تتولى تحديد الأهداف، وتنتقي أهدافها وأحداثها، وتمكّنها من القيام بأدوار في مجالات ترغب فيها، وقد يكون ذلك مخالفاً لرغبات الفاعلين السياسيين الذين يحاولون استبعاد تلك القضايا من اهتمامات الجمهور. وتعمل على تجنيّد اهتمام الجمهور لممارسة الضغط على الفاعلين السياسيين، وصنّاع السياسات خصوصاً، للاستجابة للمأمورية المواطنين وإدراج مطالبهم ضمن اهتماماتهم، وهي بهذا تقوم بالدور التقليدي للمعارضة. وتقوم وسائل الإعلام بوظيفة الهيكلية والتوجيه والتأطير، وتمثّل التعليقات الصحافية عنصراً أساسياً في هذا السياق، إذ إنها تعمل على تعريف المشكلات السياسية وتحديدّها وترجمتها وتفسيرها، وتقديم التحاليل لمعرفة أسبابها وتشخيصها، ووضع الحلول المتوقعة لها. وتركز تلك الوسائل على عدد مننتقى من الموضوعات التي تغدو محل تعليقاتها، لأنها تراها ذات أولوية وأهمية وحساسية، ومن ثم يتوجب أن تتصدر ترتيب المأمورية.

ويرى نيدهاردت (Neidhardt) أن آثار التعليقات في وسائل الإعلام ستكون قوية، خصوصاً، إذا كانت وسائل الإعلام كلها مركّزة على القضايا نفسها، أي حدوث توافق في مأموريات وسائل الإعلام، وكانت تتبنّى الرأي نفسه، أي حدوث التناغم والتوافق والاتفاق. ومن المتوقع أن تصبح تعليقات الإعلاميين أكثر أهمية عند انعدام ثقة المواطنين في النخب السياسية.

وتزداد فاعلية وسائل الإعلام وتأثيرها في العمليات السياسية ومضامينها، بلجوتها إلى تنظيم الاستطلاعات، ونشر نتائجها، وتحويلها إلى آلية متواصلة ودائمة لتحقيق وظيفة المراقبة والتقييم في ما يتعلق بصوغ السياسات وتنفيذها، وهكذا، تجعل الفاعلين السياسيين الرسميين تحت ضغط الرأي العام، الأمر الذي يدفعهم إلى ترشيد سياساتهم العامة والحساب لتصرفاتهم، والاهتمام باحتياجات المواطنين في اختيار تفضيلاتهم، ومناقشات بدائلهم عند تقرير تلك السياسات<sup>(١٤)</sup>.

لقد شد النمو المتزايد لوسائل الإعلام وتأثيراتها اهتمام الدارسين والممارسين والمهتمين والمقررين معاً، وجعلهم يلفتون الانتباه إلى هذه الدينامية الحيوية التي طاول مفعولها ميادين عدة. وهكذا، وجدنا الرئيس الأمريكي جيفرسون (Jeffersson) يشيد بأهمية الصحافة الحرة وتأثيرها في زمانه، حيث يقول: «إذا قُدر لي أن أقرر الاختيار بين حكومة بدون صحافة حرة أو صحافة حرة بدون حكومة، فسأفضل الأخيرة»<sup>(١٥)</sup>.

وإذا كان ذلك هو موقف الرئيس الأمريكي في زمن لم تكن فيه إذاعة قد ولا تلفزيون ولا أقمار اصطناعية، فكيف يكون الموقف مع هذه التطورات المذهلة والقوة المتنامية لوسائل الإعلام؟! ومع ذلك، فإن فاعلية النسق الإعلامي تتوقف إلى حد بعيد على السياق الذي يتحرك فيه، وخصوصاً، طبيعة النسق السياسي ومستوى ديمقراطيته.

### تستطيع وسائل الإعلام الجماهيري القيام بأدوار إيجابية ومؤثرة في التنمية البشرية، إذا حرصت على القيام بوظائفها الفعالة.

ويتوقف إنجاز مهمات الديمقراطية الفاعلة على توسيع مؤسسات التعبير والكلمة والمساءلة وتعميقها، على الرغم من أن تلك المهمة ما زالت عصية وبعيدة المنال في أغلبية البلدان النامية، وخصوصاً في أقطارنا العربية والإسلامية، وهو ما يفسر إلى حد بعيد ضعف الأداء الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، وغياب الحكم الرشيد في هذه البلدان.

وتستطيع وسائل الإعلام الجماهيري القيام بأدوار إيجابية ومؤثرة في التنمية البشرية، إذا حرصت على القيام بوظائفها الفعالة، كوظيفة المراقب والحارس الذي يمتلك سلطة المحاسبة والمساءلة، وتحولت إلى منتدى مدني يسهل بروز تنوع الأصوات في نقاش عمومي. وإلى جانب ذلك، يتوجب أن يتوافر لوسائل الإعلام شرطان حتى تتمكّن من تقوية الحكم الرشيد، والارتقاء بالمحصلات الإيجابية للتنمية وتحسينها: الشرط الأول هو أن تكون قنوات الاتصالات حرة ومستقلة عن سيطرة المصالح الرسمية، والشرط الثاني هو أن يكون هناك توزيع وانتشار واسع، وإمكانية وصول الجمهور إلى هذه الوسائل. ولن تكفي حرية الصحافة وحدها لضمان محصلات تنموية إيجابية، إذا كان الشعب الفقير مستبعداً من أسواق وسائل الإعلام ومن مصادر الإعلام والمعلومات التي تقدمها الصحف، والإذاعات، ومحطات التلفزيون، والتكنولوجيات الأخرى، وسيبقى الوصول غير كاف، إذا كانت الصحافة خاضعة للمصالح الرسمية، وغير قادرة على نقد فشل الحكومة وإبراز إخفاقاتها، وغير قادرة على امتلاك سلطة المحاسبة لأنشطة الحكومات والمصالح الرسمية.

لقد أثبتت دراسات إميريكية عبر - قومية أثر ذلك، حيث أكدت أن البلدان التي توجد فيها أنساق إعلامية تتميز بوصول واسع النطاق إلى تلك الوسائل، وبتجربة صحافية حرة

ومستقلة، هي بلدان تتميز بنسبة رشوة متدنية، وفاعلية إدارية كبيرة، واستقرار سياسي عال، والتزام كبير بالقاعدة القانونية واحترام القانون وتطبيقه، بالإضافة إلى محصلات اجتماعية جيدة تظهر في ارتفاع الدخل الفردي، وارتفاع مستوى التعلم، وانخفاض مستوى عدم المساواة الاقتصادية، وتدني معدلات وفيات الأطفال، وارتفاع مستوى الإنفاق العمومي على الصحة. لقد خلصت تلك الدراسات إلى نتائج ذات دلالة معنوية.

كما اهتم كثير من الدارسين بدور وسائل الإعلام الجماهيري في تعزيز الصوت والكلمة والرأي والمساءلة، وتقوية الحكم الرشيد والتنمية البشرية. ورأوا أن في إمكان الصحافة الحرة والمستقلة في كل أمة أن تقوم بدور حيوي في عملية الديمقراطية، عبر المساهمة المستهدفة الحق في حرية التعبير، والتفكير والضمير، وتقوية استجابة الحكومة لجميع المواطنين، وتقديم أرض تعددية للتعبير السياسي بالنسبة إلى تعدد الجماعات.

ويرى أمارتيا (Amartya) أن تحسين محصلات التطور والتنمية الاقتصادية والحكم الرشيد يرتبط بالحرريات السياسية في البلدان المنخفضة الدخل. لذلك، لا بد من تقوية صوت الشعب الفقير، وتبليغ اختياراته، ونقلها إعلامياً، وتوصيل احتياجاته الاقتصادية عبر قنواته<sup>(١٦)</sup>.

لقد أصبح التلفزيون أهم وسيلة إعلامية جماهيرية في العقود الثلاثة الأخيرة، حيث صار ناقلاً للاتصال والإعلام في المجالات السياسية، خصوصاً أن القنوات الحزبية تراجع دورها مع تقلص الأنشطة النضالية والتأثيرات الأيديولوجية. وغدا التلفزيون كذلك مصدراً أساسياً إعلامياً للمواطنين في ما يتعلق بالعمليات السياسية، وكذلك محل اهتمام الساسة الذين يسعون إلى التعرف إلى كثير من الحقائق الاجتماعية والسياسية المحلية والدولية، والتعريف بأنفسهم وبأنشطتهم، وتسويق سياساتهم، وفك الضغط عن أنفسهم، وتجنيب الرأي العام حول خياراتهم<sup>(١٧)</sup>.

ويزداد تأثير تلك القنوات بارتفاع مستوى صدقها، وبتوافر سياق سياسي ملائم يمكنها من أداء مهامها بعيداً عن نفوذ المصالح المؤسسية والرسمية، وبعيداً عن تأثيرات المتلاعبين بالعقول، كما سُمّاهم شيللر<sup>(١٨)</sup>، واحتكار نقل المعلومات خلال السيطرة على وسائل الإعلام، والتلاعب بالحقائق الاجتماعية وتشويه صورها، وعندها لا تكون وسائل الإعلام آليات لتطوير الديمقراطية وتعزيزها، ولكن أدوات في خدمة الهيمنة والمصالح النافذة والمتنفذة<sup>(١٩)</sup>.

Pippa Norris, «Global Political Communication: Good Governance, Human Development, (١٦) and Mass Communication,» in: Esser and Pfetsch, eds., *Comparing Political Communication*, pp. 115-117.

Arnaud Mercier, «La Politique et la Télévision,» *Problèmes politiques et sociaux*, no. 900 (mai (١٧) 2004), pp. 5-9.

(١٨) هيربرت شيللر، *المتلاعبون بالعقول*، ترجمة عبد السلام رضوان، عالم المعرفة؛ ٢٤٣، ط ٢ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٩٩).

(١٩) Philippe Breton, *L'Utopie de la communication*, 3<sup>ème</sup> ed. (Paris: La Découverte, 1997), p. 150.



وتعمل جماعات الضغط والمصالح المختلفة على التأثير في المأمورية الإعلامية بوضع قضاياها على هذه المأمورية، والتركيز على ما ترغب في إبرازه وإنجازه. وتقوم، من جهة أخرى، بالضغط على الرأي المعارض لمصالحها، وتفرض عليه إخفاء رأيه والتكتم على وجهة نظره والتزام الصمت حتى لا يتعرض للعزلة من الجماعة السائدة في المجتمع. ويكون لوسائل الإعلام في هذه الحالة دور كبير في تعزيز وجهة نظر الأغلبية وفرضها الصمت على الفئة المعارضة<sup>(٢٠)</sup>.

وتقوم وسائل الإعلام بأدوار معتبرة في أية عملية سياسية وفي جميع مراحلها، سواء تعلق الأمر بسياق العملية وما يوجهه من طلبات إلى وحدة صناعة السياسات ومخرجاتها، أو متابعة عملية التنفيذ والتقييم، ذلك أن السياسة تتضمن جملة عمليات أو أنشطة تحدث داخل النسق السياسي، ومن المحتمل أن تشترك في هذه العملية مجموعة من الفاعلين السياسيين والمؤسسين، كالساسة وجماعات المصالح، واللوبيات، والمشرعين، والأجهزة التنفيذية والبيروقراطية، والصحافيين والمعلقين وناقلي الأخبار، ومستودعات التفكير.

وإذا كانت عملية صناعة السياسة تمر بمرحلة تحديد المشكلة، ووضع المأمورية، وصياغة السياسة، وإضفاء الشرعية عليها، وتنفيذها، وتقييمها، فإن لوسائل الاتصال الجماهيري أدواراً معتبرة تؤديها في تلك المراحل كافة. ويمكن في ذلك كله أن تمثل فرصاً وموارد تساعد صناع السياسة على اختيار بدائلهم بأريحية، أو تتحول إلى قيود على أنشطتهم وتفضيلاتهم.

ففيما يتعلق بتعريف المشكلات، غالباً ما تقوم وسائل الإعلام بهذه الوظيفة، حيث تتولى تحديد الوضعية، وتبرز الاحتياجات وطلبات المواطنين، وتعمل على وضعها على مأمورية صناع السياسة، وهي التي تقرر مدى أهمية القضايا المطروحة عبر التركيز عليها، ونبذ غيرها أو التعتيم عليها، أو التقليل من أهميتها أو فرض الصمت عليها.

وتسعى وسائل الإعلام أيضاً مع الفاعلين الآخرين إلى إيجاد القضية وتهويلها، وجلب الاهتمام إليها والضغط على الحكومة للقيام بعمل ما لمعالجتها والاستجابة لها. وتعمل وسائل الإعلام على إيجاد الأخبار، وحشد الرأي العام حول قضايا ترغب (هذه الوسائل) في أن تأخذ (القضايا) طابعاً عمومياً يمكنها من دخول مأمورية صناع السياسة.

كما أنها تلجأ إلى الاستطلاعات لتحقيق ذلك، إلا أن صناع السياسات يتجاهلون الرأي العام في كثير من الأحيان، لأنهم يعتقدون أن العمليات الاتصالية والمعلومات التي تنقلها كانت متحيزة، ومن ثم يعمدون إلى مصادرهم الخاصة في الحصول على المعلومات المتعلقة بالوضعية مثار الجدل. كما أن طبيعة النسق السياسي ذاته تتميز بالتحيز إلى فئات اجتماعية معينة أو قيم معينة. كما أن النسق السياسي يستجيب بشكل جيد للجماعات الأكثر تنظيماً وقوة وعدداً، وقدرة على حجب الموارد السياسية والدعم عنه، ويستجيب بشكل محدود جداً للفئات الأقل تنظيماً وعدداً، ولا تملك إلا قنوات اتصالية ضيقة للوصول إلى الهيئات الحكومية.

ولوسائل الإعلام، كقوة فاعلة، دور مهم في اللعبة السياسية، ذلك أنها تمثل عنصراً في اللعبة، وحكماً في آن واحد. فهي لا تكتفي بمجرد نقل التقارير إلى المواطنين عن الصراع من أجل السلطة في المجتمع، ولكنها، أيضاً، تعد واحداً من أولئك المتصارعين أنفسهم. وهي التي تقرر من هم الذين ينبغي أن يكونوا محل الاهتمام، وما هي القضايا التي تستدعي العناية والاعتبار. ويتجلى ذلك في المساحات المخصصة، وكثافة التغطية، والحدة التي تحظى بها قضايا معينة. ونظراً إلى أهمية أدوار تلك الوسائل، فإن الفاعلين السياسيين والمؤسسين، والفاعلين الاجتماعيين كلهم يدركون، أن قرارات وسائل الإعلام تُعتبر حيوية لنجاح قضاياهم، وتنظيماتهم، ونجاحهم هم أنفسهم.

وتبرز تأثيرات وسائل الإعلام في تحديد القضايا وتعريفها، ووضع المأمورية بالنسبة إلى صنّاع السياسات، والتأثير في المواقف والقيم المتجهة إلى القضايا السياسية، وتغيير سلوك المنتخبين وصنّاع القرار. وتؤثر كذلك في صوغ السياسة عبر دعم بديل على حساب البدائل الأخرى المطروحة في إطار عملية تصفية الطلبات وترتيبها، حيث للمساومات والتنازلات والمفاوضات دور مهم في الوصول إلى اختيار بديل مفضل، ثم تعمل بعد ذلك على إضفاء الشرعية على مضمون ذلك البديل (السياسة العامة المقررة). وتساهم كذلك في تفعيل تنفيذ تلك السياسة التي رافعت من أجلها. كما يمكن أن تعمل على إفشال تنفيذ سياسات جاءت مجافية لرغباتها.

وتقوم وسائل الإعلام أيضاً بتقييم السياسات من حيث فاعليتها وتأثيرها وآثارها في الجهات المستهدفة أصالة وغير المستهدفة مباشرة<sup>(٢١)</sup>. وهي في هذه الحالة تقوم بوظيفة التغذية الاسترجاعية التي تقيّم ردود أفعال البيئة على تلك المخرجات، وتقديم المعلومات إلى صنّاع السياسة عن مدى فاعلية سياستهم، ودفعهم إلى ترشيدها وتحسين أدائهم المستقبلي<sup>(٢٢)</sup>، وذلك من أجل المحافظة على مواردهم السياسية أو تعظيمها. كما تبرز عملية التغذية الاسترجاعية الرباحين والخاسرين من المخرجات السياسية، وتوجد بدورها طلبات جديدة ودعماً وموارد تتوجه إلى النسق السياسي. وكل ذلك يمثل محرراً (ثيرمومتراً) لقياس فاعلية تلك السياسة، كما يمثل تقييم السياسة تبريراً للبرنامج المسطر، وفي ذلك كله تؤدي وسائل الإعلام دوراً حيوياً<sup>(٢٣)</sup>.

ومن المحتمل أن يساهم تعدد وسائل الإعلام وسرعة انتقال المعلومات وكثافتها في ديمقراطية الحياة السياسية بإبرازها الأنشطة الحكومية وجعلها شفافة، وتمكين عدد كبير من المواطنين من الوصول إلى معرفة الشؤون العامة، ومن ثم الاهتمام بالسياسات التي

Thomas Dye, *Understanding Public Policy*, 12<sup>th</sup> ed. (New Jersey: Pearson Prentice Hall, 2008), (٢١) pp. 31-55.

Carter Wilson, *Public Policy: Continuity and Change* (New York: McGraw Hill, 2006), pp. 39- (٢٢) 43.

Randall Clemons and Mark Mcbeth, *Public Policy Praxis: Theory and Pragmatism* (New Jersey: Prentice Hall, 2001), pp. 80-89. (٢٣)

تخصصهم؛ ذلك أن النقل الإعلامي ونشر المعلومات يؤثران في عمل الحكام وإدارتهم للأشياء، خوفاً من تسليط الضوء على أنشطتهم وما يستتبع ذلك من التأثير في شعبيتهم. فلا عجب إذاً من أن يولي رجال السياسة (الفاعلون السياسيون) أهمية قصوى للعمليات الاتصالية. وفي هذا يقول وزير الفلاحة الفرنسي السابق ميشال روكار (M. Rocard)، متحدثاً عن خبرته العملية، إن ٧٠ بالمئة من وقت أي مسؤول تخصص للمهام الاتصالية<sup>(٢٤)</sup>.

لقد فرض النسق الإعلامي نفسه على مختلف الفاعلين المحليين والدوليين بسبب أهميته المتزايدة في حياة الشعوب والدول والنسق الدولي عامة. وأصبح يُنظر إلى ضمان حرية التعبير والإعلام كحق إنساني أساسي في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي تبنته الأمم المتحدة عام ١٩٤٨، وفي الميثاق الأوروبي لحقوق الإنسان، والميثاق الأمريكي لحقوق الإنسان، وفي الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب. وقد أشار مدير البنك الدولي إلى أهمية حرية التعبير، التي يتوجب أن يُنظر إليها كمحرك لتنمية عادلة وليست ترفاً، لأنه إذا لم يتم تحرير الشعوب الفقيرة، وإذا لم يكونوا يملكون حق التعبير، وإذا لم تكن هناك آلية لتسليط الضوء على الرشوة، والممارسات الجائرة، لا يمكن لأي كان أن يبني اتفاقاً عاماً ضرورياً لإحداث التغيير<sup>(٢٥)</sup>.

ويزداد دور حرية الصحافة في تفعيل العملية السياسية والتمكين لعملية الديمقراطية والتنمية البشرية حينما تؤدي وظيفة الكلب الحارس والمراقب للحياة السياسية. وفي هذه الحالة تقوم قنوات الاتصالات الجماهيرية بتقوية شفافية الحكومة، وتفحص أعمالها، وتسليط أنظار العامة على الحكام وإبراز إخفاقاتهم السياسية، وسوء تسييرهم، وكشف الرشوة والفساد. ويمكن للتحقيق الصحفي أن يفتح سجل الحكومة للتدقيق الخارجي والنقد والتقييم والمساءلة والمحاسبة عن أنشطتها. ومن المحتمل أن تتحول حرية الصحافة إلى منتدى وفضاء عمومي، تتوسط خلاله بين المواطنين والدولة، وتسهل النقاش الذي تنقله إلى صناع السياسات لتعريفهم بالحقائق الاجتماعية التي في ضوءها يفترض أن يرسموا سياساتهم.

لقد حاولت دراسات عدة قياس مؤشرات التنمية السياسية قياساً منتظماً وصحيحاً وثابتاً، وكذلك قياس نوعية الديمقراطية ومستوى الديمقراطية في مدى واسع من بلدان العالم. واعتمدت على معطيات طورها البنك الدولي عام ١٩٩٩ تتعلق بالحكم الرشيد، وتستند إلى استطلاعات عديدة قام بها خبراء، حيث حددت أربعة أبعاد مؤسسية على: معيار الاستقرار السياسي؛ حكم القانون؛ فاعلية الحكومة؛ مستويات الرشوة. ذلك أن الاستقرار السياسي يعدّ ضرورياً لكونه يعكس التداول المنتظم والسلمي لوظيفة السلطة والحكم، وتقوية قواعد اللعبة السياسية وتعزيزها، واستمرارية الممارسة الدستورية، وانخفاض العنف السياسي أو غيابه بقدر كاف. وأما حكم القانون، فيشير إلى استقلال القضاء والمحاكم وفعاليتها، وإدراكات الجرائم العنيفة وغير العنيفة، وتقوية نظام العقود وتفعيله. وأما فاعلية الحكومة، فيمكن

Gerstlè, *La Communication politique*, p. 46.

(٢٤)

Norris, «Global Political Communication: Good Governance, Human Development, and Mass Communication,» p. 117.

(٢٥)

قياسها وتقييمها بإدراكات نوعية الخدمة العمومية، واستقلالية الخدمة المدنية عن الضغوط السياسية. وأما إدراكات الرشوة، فهي تعكس مدى نجاح المجتمع في تطوير العدل والمساواة والشفافية والقواعد والضوابط المتوقعة في التفاعلات الاجتماعية والاقتصادية. وقد أثبتت الدراسات الإمبريقية وجود ارتباطات قوية بين الوصول الواسع الانتشار إلى حرية الصحافة والحكم الرشيد. وتؤكد النتائج أن مؤشرات الوصول إلى وسائل الإعلام، وحرية الصحافة، ومقياس تجمّع الاتصالات تدل على الارتباط القوي بينها وبين الحكم الرشيد؛ فالبلدان التي يصل فيها الجمهور الكبير إلى الصحافة الحرة هي بلدان تتميز بالاستقرار السياسي الكبير، وحكم القانون، وفاعلية الحكومة في العملية السياسية، وهي أقل فساداً من حيث مستويات استخدام الرشاوى.

وتقوم وسائل الإعلام، إلى جانب الوظائف السابقة، بتحسين فاعلية عملية صوغ السياسة

العامة خلال نشر المشكلات الاجتماعية وإشهارها، والتعبير عن الاهتمامات العمومية وتجميعها وتبليغها إلى المعنيين وفرضها على مأموريتهم كلما تهيأت لها الفرصة. وهي بذلك تجعل السلطات أكثر استجابة للاحتياجات الأساسية للمواطنين. وقد أثبتت دراسات إمبريقية وجود ارتباط قوي بين مؤشرات التنمية البشرية وحرية الصحافة والوصول إلى وسائل الإعلام الجماهيري، حيث يوجد ارتباط قوي بين حرية

### إن الحضور المشترك للدينامية الإعلامية والسياسية والاستطلاعية، يعدّ ضرورياً للدمقرطة وترسيخها، وتحقيق متطلبات الحكم الرشيد والتنمية البشرية الشاملة.

الصحافة والوصول إلى وسائل الإعلام الجماهيري، ومحصلات التنمية الإيجابية المعبر عنها بمؤشرات الدخل، والمساواة الاقتصادية، وتدني وفيات الأطفال، وتوقع العمر الطويل، والمستوى العالمي من الإنفاق العمومي على الصحة العامة، وارتفاع مستوى التعليم لدى الكبار<sup>(٢٦)</sup>.

وتؤكد دراسات عدة الارتباط القوي وذا الدلالة المعنوية بين أنماط الأنساق الإعلامية وأنماط أنساق الحكم؛ فقد أجريت دراسة على ٥٢ بلداً تتميز بالانتشار الواسع للوصول إلى حرية الصحافة، وأثبتت أن هذه البلدان هي أكثر رشادة في حكمها، ومستوى التنمية فيها عال. وتتميز هذه البلدان بامتلاكها أنساقاً سياسية أكثر استقراراً، وعمليات حكومية (سياسات عامة) أكثر فاعلية ونجاعة، وفيها أدنى مستويات الرشوة، ومستوى حياة أطول، ووفرة كبيرة ومساواة اقتصادية أكبر، بينما سجلت البلدان التي تتميز بنقص في حرية الصحافة واستقلالها، وتدني فرص الوصول العمومي والعام للاتصال الجماهيري، أسوأ النتائج في المؤشرات المذكورة.

وهكذا توصلت هذه الدراسات إلى أن تقوية قنوات الاتصال وتعزيزها يعدّان أمرين حيويين للتنمية، وأن حرية الصحافة ضرورية للتنمية السياسية والاجتماعية. وأثبتت النتائج

العلمية أن المجتمعات المتمتعة بحرية الصحافة والانتشار الواسع للوصول إلى وسائل الإعلام الجماهيري، تتميز بمؤشرات عدة للحكم الرشيد والتنمية البشرية خاصة، والإنسانية عامة؛ ذلك أن حرية الصحافة دور مهم في ترقية صوت الجماعات المهمشة، وتفعيل صناعة السياسات، وتعزيز قاعدة مساءلة الحكومات أمام المواطنين<sup>(٢٧)</sup>.

ويفترض في الحالة الطبيعية، أي عندما تترسخ الحياة السياسية الديمقراطية والنسق الإعلامي الحر والمستقل، وعمليات الاستطلاع العلمية والبعيدة عن التأثيرات المالية والسياسية والدعائية، أن يحدث تفاعل إيجابي بين الفضاء العمومي والرأي العام والاستطلاع والإعلام والسياسة، وتقوم وسائل الإعلام الجماهيري بالدور الأساسي في تفعيل هذه العلاقة وتقوية تأثيرها في الحياة السياسية عامة، وفي العملية السياسية خاصة.

وفي إمكان الإعلام والاستطلاع أن يصبحا بمثابة البوصلة الموجهة والمرشدة للسياسيين بحيث تسمح لهم بالالتقاط الجيد للواقع ومكوناته، والاطلاع الحسن على الحقائق والاهتمامات، وتمكّن المواطنين من تقييم خطابات القادة وسياساتهم. ويؤدي هذا التفاعل الإيجابي إلى تمكين الحكم الرشيد وتعزيزه، وتفعيل التنمية البشرية وتعظيمها.

وإذا كان هذا التفاعل الإيجابي يمثل المنشود في قسط معتبر منه، فإن واقع الحال يظهر أن السيطرة على الصحف والبث التلفزيوني قد استُخدمت في مواطن كثيرة، وبشكل قوي وفعال، لدعم الحكومات التسلطية والشمولية، وتقوية سلطات الشركات المتعددة الجنسيات، وإحكام قبضتها على الثروات الوطنية والمقدرات العمومية، وإسكات الصوت المعارض، واستغلالها في انتهاك حقوق الإنسان وسجن الضمير، ودعم الفساد، وتشويه الحقائق، ونصرة الدكتاتوريات، والتغطية على المجازر والنهب. وما فعله الصهيونيون ويفعلونه يومياً مع الفلسطينيين وفي لبنان، وصمت الإعلام الأمريكي حيال ذلك كله، وما يجري في العراق خير مثال على تواطؤ الصحافة الأمريكية مع المصالح الأمريكية والصهيونية. وكذلك ما يجري من نهب للمال العام وتخريب للاقتصاد، وتدمير للأبنية والوشائج الاجتماعية، وتحطيم للقيم، وانتهاك لحقوق الإنسان وكرامة المواطن، وتضييق على الحريات، واستشراف للفساد بجميع صوره وصنوفه في وطننا العربي، وصمت وسائل الإعلام أو فرض الصمت عليها أو على بعضها خير مثال على ذلك أيضاً.

تقوم القيود المفروضة على الصحافة بدور كبير في إفشال عملية الديمقراطية، حيث تلجأ إلى الدعاية السلبيّة والقص والتشويه، والتحيز الحزبي في تغطية الحملات الانتخابية، وتقوم الحكومات التسلطية بالرقابة على الإعلام عبر السيطرة على وسائل الإعلام من إذاعة وتلفزة، وهذا من شأنه تقوية الهيمنة الأيديولوجية للأنظمة التسلطية. وقد تلجأ هذه النظم إلى تقييد الاتصالات الإلكترونية، وفرض الرقابة على مستعملي الإنترنت، كما كان يفعل النظام التونسي السابق، وتنحاز إلى مرشحي السلطة وتلميع صورهم، والتغطية على المعارضين وفرض

الصمت عليهم أو على أتباعهم. كما تضغط على الصحفيين الذين يسلطون الضوء على المناطق المظلمة وكشف الفساد والرشوة بالجوء إلى إكراههم وسجنهم وحتى اغتيالهم بذريعة المصلحة العليا للدولة. وتمارس الإكراهات الجسدية، حتى الدولة التي تتغنى بالديمقراطية، وفي هذا يمكن الإشارة إلى بعضها: اعتقال سامي الحاج، واغتيال الجيش الأمريكي طارق أيوب، وقتل الجيش الصهيوني لمجموعة من الصحفيين.

وحينما يشعر الفاعلون السياسيون الرسميون بالضغط المتزايدة التي يمارسها الرأي العام والإعلام والاستطلاعات، وتزداد رقابتهم وقيودهم المفروضة على سلوكياتهم وسياساتهم، فإنهم يلجأون إلى صوغ استراتيجيات مضادة تقلص من تلك القيود. وتتضمن هذه الاستراتيجيات المضادة: نقل المشكلات وتحويلها إلى مواقع أخرى، ونقل النقاشات إلى مجالات ثانوية، واستبعاد القضايا الساخنة من الفضاء العمومي أو تقليص الاهتمام بها، كما يلجأ السياسيون إلى استخدام الإعلانات المدفوعة الثمن للحصول على التقارير الإيجابية التي تسمح لهم بالتأثير في الجمهور<sup>(٢٨)</sup>.

وبقدر ما يزداد استقلال النسق الإعلامي ودمقرطة الحياة السياسية وفاعلية عمليات الاستطلاع، ويتوافر الفضاء العمومي الذي يتحرك فيه الفاعلون الاجتماعيون والسياسيون والإعلاميون بحرية، ويتبادلون النقاش بطريقة عقلية ليتشكل الرأي المتنور حول القضايا الجوهرية، تتوافر الشروط الضرورية لإنجاز مهمات الحكم الرشيد والتنمية البشرية الناجعة.

يُستخلص ممّا سبق هو أن الحضور المشترك، وفي آن واحد، للدينامية الإعلامية والسياسية والاستطلاعية، يعدّ ضرورياً للدمقرطة وترسيخها، وتحقيق متطلبات الحكم الرشيد والتنمية البشرية الشاملة.

## ٢ - وسائل الإعلام الجماهيري وصناعة القرارات الانتخابية (السلوك الانتخابي)

تعد الانتخابات مؤشراً من المؤشرات التي يقاس بها مستوى الديمقراطية. والتصويت هو نوع من مشاركة المواطنين في تسيير الشأن العام والمساهمة في صناعة السياسات العامة. وتعني المشاركة السياسية إظهار تفضيلات المواطنين ونقلها وإرسالها إلى النسق السياسي. وتعتبر الانتخاب كأسلوب اتصال بين الحاكم والمحكومين، ويسمح للمواطنين بالترجمة التلقائية لمصالحهم واهتماماتهم السياسية في سلوكيات إعلامية يعبرون فيها عن آرائهم وتفضيلاتهم.

وإذا كان المستهلكون للبضائع المادية في الأسواق الاقتصادية يحتاجون إلى المعلومات الدقيقة والصادقة لمقارنة المنتجات والخدمات وتقويمها، فإن الناخبين في الأسواق السياسية يحتاجون إلى المعلومات للحكم على سجل الحكومة، وبرامج المرشحين من أجل الانتقاء

والاختيار من بين المرشحين ومن بين الأحزاب، التي تعرض برامجها في الأسواق السياسية لكسب الأنصار، وتجنيد الموارد السياسية للمنافسات السياسية التي تترجم بشكل كبير في الحملات الانتخابية.

وإذا كان المواطنون يفتقرون إلى المعرفة العلمية الكافية ومعلوماتهم ضعيفة وشحيحة عن الفاعلين السياسيين، والمرشحين، والأحزاب والبرامج السياسية المختلفة، فإنه من المحتمل أن يصوتوا بطريقة عشوائية ويفشلوا في اقتراعهم الذي قد يكون ضد مصالحهم الحقيقية. كما أن المترشحين يحتاجون إلى معرفة اهتمامات المواطنين المستهدفين بحملاتهم، وهذا من أجل كسب دعمهم في الانتخابات. لذلك تأتي وسائل الإعلام الجماهيري لسد هذه الثغرة والاستجابة لهذه الحاجة، بتقديمها المعلومات عن المرشحين والبرامج والسياسات والقيام بوظيفة التوسط بين الطرفين، وصياغة مأمورية المواطنين والمترشحين معاً. وهي بذلك تحاول تشكيل قرار الناخب وسلوكه الانتخابي، ومأمورية الحملة الانتخابية والبرنامج الانتخابي للمترشح.

### تلعب وسائل الإعلام الجماهيري دور الوسيط بين الساسة والمواطنين، وهناك تفاعل كبير بين العملية الإعلامية والعملية الانتخابية والعملية السياسية.

وعلى الرغم من أن الدراسات الإمبريقية أثبتت أن وسائل الإعلام الجماهيري لا تحتل المرتبة الأولى في تشكيل قرار الناخب وسلوكه، بل تمثل واحداً من بين وسائل الاتصال الأخرى<sup>(٢٩)</sup>. إلا أنها تؤثر بطريقة غير مباشرة في ذلك القرار، فقد تستخدم استطلاعات الرأي كآلية للمشاركة السياسية وتحفيز الناخبين، بل وتشكيل قرارهم الانتخابي وسلوكهم التصويتي. وتلعب وسائل الإعلام الجماهيري دور الوسيط بين الساسة والمواطنين، وتعرف بعضهم على البعض الآخر وتوضح اهتماماتهم. وهناك تفاعل كبير بين العملية الإعلامية والعملية الانتخابية والعملية السياسية<sup>(٣٠)</sup>.

ويمثل بناء المأمورية عنصراً مهماً في تقرير السلوك التصويتي للمواطن، لذلك تعمل وسائل الإعلام الجماهيري جاهدة على تأطير تلك المأمورية وبنائها أو على الأقل التأثير فيها. ذلك أن إحدى الوظائف الأساسية للحملات الانتخابية هو عرض القضايا وترتيبها بشكل معين وتقديمها للناخب، وتمنح الحملات فضاء حساساً يمكن أن يستغله المترشحون لمناقشة آرائهم بشأن القضايا المتنوعة. وتساعد وسائل الاتصال الجماهيري في تبليغ المترشحين

Pedro Magalhaes, «Voting and Intermediation: Informational Biases and Electoral Choices (٢٩) in Comparative Perspective,» in: Richard Gunther [et al.], eds., *Democracy, Intermediation, and Voting on Four Continents* (New York: Oxford University Press, 2007), pp. 208-247.

(٣٠) علي الصاوي، «تحليل دور الرأي العام في دول العالم الثالث» في: علي الدين هلال ومحمود إسماعيل، محرران، *اتجاهات حديثة في علم السياسة* (القاهرة: اللجنة العلمية للعلوم السياسية والإدارة العامة، ١٩٩٩)، ص ٢٢٤-٢٢٨.

اهتمامات المواطنين ليتمكنوا من كسب أصواتهم عبر التركيز على القضايا التي تحظى بالاهتمام وتستدعي أن يضعها المترشحون في صلب مأمورية الناخبين والتأثير في قرارهم الانتخابي وسلوكهم التصويتي<sup>(٣١)</sup>. وتشير دراسات إمبيريقية إلى أن الحملات الانتخابية تزود الناخبين بالمعلومات التي تمكنهم من ترشيد قراراتهم الانتخابية وعقلنتها<sup>(٣٢)</sup>. وإذا كان الفاعلون السياسيون يؤثرون في سلوكيات الرأي العام والمواطنين عامة، فإن المواطنين بإمكانهم التأثير في السياسيين بدورهم، والامتناع عن استهلاك بضائعهم السياسية بمقاطعة الانتخابات أو بمعاينة بعض المرشحين الذين يتجاهلون اهتماماتهم ومأمورياتهم. وهم بذلك يمنعون الفاعلين السياسيين من أحد الموارد السياسية الهامة التي تؤدي إلى تآكل شرعيتهم، وعدم عودتهم إلى مناصبهم في النظم الديمقراطية، وفي النظم التسلطية يلجأ الحكام إلى ردم هذه الفجوة بالأساليب الإكراهية وتضخيم الكفاءة الضبطية والرمزية. ويتوقف القرار الانتخابي على التفاعل الثلاثي بين المترشحين ووسائل الإعلام والمواطنين وتلعب وسائل الإعلام الجماهيري دور الوسيط<sup>(٣٣)</sup>.

## ثالثاً: وسائل الإعلام الجماهيري وصناعة السياسة الخارجية والدبلوماسية وإدارة النزاعات

### ١ - وسائل الإعلام الجماهيري وصناعة السياسة الخارجية والدبلوماسية

يشير دارسو السياسة الخارجية إلى الإعلام كواحد من محدداتها، إلا أنهم يميزون في ما يتعلق بمستوى تأثيره بين النظم السياسية المفتوحة والنظم السياسية التسلطية والمغلقة؛ ذلك أن صنّاع السياسة يولون النظم السياسية المفتوحة والديمقراطية فيها أهمية كبيرة للمعارضة والمجتمع المدني والرأي العام ووسائل الإعلام وجماعات الضغط، ويحسب صنّاع السياسة لتصرفاتهم ومواقفهم. وبناء عليه، فإن الرأي العام ووسائل الإعلام تجد اهتماماتها الطريق إلى مأمورية صنّاع السياسة الخارجية أكثر ممّا يحدث في البلدان التي تقيد الحريات وتستخدم السياسة الخارجية كأداة لتجديد الرأي العام خلف شعارات متنوعة. وعلى الرغم من ذلك، فإن وحدات صناعة السياسة الخارجية في البلدان الديمقراطية والتسلطية تنظر إلى تأثير الرأي العام ووسائل الإعلام، وتضعها في حساباتها ولو اختلفت درجات ذلك من نظام

John Sides, «The Origins of Campaign Agendas», *British Journal of Politics*, no. 36 (2006), (٣١) pp. 407-436.

Kevin Arceneaux, «Do Copaigns Help Voters Learn?: A Cross-National Analysis», *British Journal of Politics*, no. 36 (2005), pp. 159-173. (٣٢)

Bruce Buchanan, «Mediated Electoral Democracy», in: W. Lance Bennett and Robert (٣٣) Entman, eds., *Mediated Politics: Communication in the Future of Democracy* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 2001), p. 363.



سياسي إلى آخر. وتزداد فاعلية الرأي العام كلما كانت حرية الوصول إلى المعلومات بشأن القضايا الخارجية مكفولة، ووجود معارف كافية عن البيئة الخارجية لدى المجتمع، ووجود مؤسسات سياسية رسمية تحظى بسند سياسي واسع ومعتبر<sup>(٣٤)</sup>. ويزداد تأثير الرأي العام في صوغ السياسة الخارجية، كذلك كلما زاد إدراكه لآثارها وانعكاساتها على السياسة الداخلية، وما يمكن أن يترتب على ذلك من نتائج سلبية على الرفاه الاجتماعي.

لقد كان للتطور الهائل في تكنولوجيا الاتصالات دور كبير في ارتفاع مستوى معارف الناس ومدركاتهم بشأن البيئة الدولية وقضايا السياسة الخارجية التي تنخرط فيها بلادهم، ولم يعد الرأي العام جاهلاً بما يحدث خلف حدوده الوطنية، وهو ما كان يفرض عليه تقليل اهتمامه بمأمورية السياسة الخارجية وتشكيلها، بل أصبح أكثر انخراطاً في ترتيب تلك المأمورية وقضاياها باقتدار يرجع الفضل فيه إلى المعلومات الوفرة التي تزوده بها وسائل الاتصال الحديثة.

لقد كان للتطور الذي حصل في تكنولوجيا الاتصال موقع مهم في إعطاء الفرصة لبروز عناصر جديدة مؤثرة في السياسة الدولية. وكان لبروز هذه الشبكة الاتصالية الدولية القوية القدرة على التملص من القيود الرقابية، التي كانت تمارسها الحكومات بشكل تقليدي. كما صعبت هذه الثورة وهذا النمو والتعقيد في وسائل الإعلام مهمات عمليات صوغ السياسة الخارجية وقيادتها وتنفيذها، وفرضت على صنّاعها ومنفذيها مزيداً من الحذر والانتباه والتحسّب لتصرفاتهم. وإذا كانت وسائل الإعلام لا تصوغ، عادة، مأمورية السياسة الخارجية بشكل مباشر، فإنها تؤثر بقدر كبير في تلك المأمورية وترتيب قضاياها<sup>(٣٥)</sup>، وقد تغير ميزان القوى بين وسائل الإعلام والحكومة، خصوصاً في المجتمعات الديمقراطية. ولم تعد الصحافة تقوم بنقل الخبر والترويج للسياسات فحسب، بل تحولت إلى مشارك في صناعة السياسات أيضاً باستغلالها الأحداث والتركيز عليها، واستخدام التغطية بأساليب تخدم أغراضها. ومع ذلك، فقد اتسعت مجالات التفاعل بين وسائل الإعلام وصنّاع السياسة، وارتفع مستوى التأثير المتبادل بينهما<sup>(٣٦)</sup>.

وإذا كانت هناك علاقة بين الدبلوماسية ووسائل الاتصال، فإن هذه العلاقة شهدت تطوراً كبيراً مع نمو الاعتماد على التلفزيون العالمي، وأصبح الحديث اليوم عن مستقبل يزداد فيه تأثير وسائل الاتصال في تحديد نتائج الدبلوماسية، وحتى قيادة السياسة العالمية. وأدى ذلك إلى بروز ظاهرة جديدة يمكن أن توصف بالترابط المتشابك بين وسائل الاتصالات الجماهيرية، والرأي العام، وصناعة قرارات السياسة الخارجية. ويشير كوهين (Cohen) إلى هذه العلاقة بكونها قد أثرت في إدراكات كل من صنّاع السياسة وجماعات المصالح والرأي

Kalvi Holsti, *International Politics: A Framework for Analysis*, 5<sup>th</sup> ed. (New Jersey: Prentice Hall, 1988), p. 342.

Simon Serfaty, «The Media and Foreign Policy,» in: Simon Serfaty, ed., *The Media and Foreign Policy* (New York: St. Martin's Press, 1991), pp. 1-6.

Philip Geyelin, «The Strategic Defense,» in: Ibid., p. 21.

(٣٦)

العام، كما سمحت لوسائل الاتصال بالتأثير في مجرى السياسة الخارجية نفسه؛ فهي تؤثر في الرأي العام الذي هو بدوره يؤثر في السياسة الخارجية، وبصيغة أخرى فإنها تمتلك قدرة على التأثير في هذه الأخيرة<sup>(٣٧)</sup>.

لقد قلبت ثورة الاتصالات المفاهيم والتصورات ومناهج العمل، حينما تمكن التلفزيون العالمي من إسقاط مفهوم المجال والوقت، وجعل العالم يشاهد الأحداث في زمن فعلي واحد وفي بث فوري مباشر؛ إنها أحداث يشاهدها المواطن العادي في الوقت الذي يشاهدها الدبلوماسيون وصنّاع السياسات عامة، وقد ترتب على ذلك تقلص دور الوظيفة الدبلوماسية كفن إلى حد بعيد، حيث أشار مورغانثو (Morgenthau) إلى هذه الظاهرة في نهاية أربعينيات القرن الماضي بقوله إن الدبلوماسية لم تعد تؤدي الوظائف التقليدية التي كانت تتميز بالأهمية، وإن على من يقوم بها أن يكون موهوباً ولامعاً؛ فالدبلوماسية فقدت حيويتها بفعل جملة من العناصر، أبرزها النمو الحديث للاتصالات. وقد أكد هذه الفكرة وزير الخارجية الأمريكي الأسبق هنري كيسنجر (Kissinger)، حيث لفت الانتباه إلى التغير الجذري الملحوظ في النشاط الدبلوماسي بقدم الاتصالات الفورية والآنية. كما اعتبر الأمين العام السابق للأمم المتحدة بطرس غالي أن شبكة الأخبار «سي أن أن» (CNN) أصبحت العضو السادس عشر غير الرسمي في مجلس الأمن، وذلك بسبب قوة تأثيرها في الدبلوماسية العالمية. كما أشار عدد كبير من الباحثين إلى تضائل دور الدبلوماسية لصالح وسائل الإعلام والصحفيين، وغدا الحديث يدور حول «الدبلوماسية التلفزيونية» و«عصر الدبلوماسية الإعلامية» أو «دبلوماسية وسائل الإعلام»، ذلك أن الصور التلفزيونية التي تنقلها الأقمار الاصطناعية جعلت الدبلوماسية التقليدية بلا فائدة في أوقات الأزمات، وأصبحت وسائل الإعلام هي البديل في كثير من الأوضاع.

لقد أدى التطور المتسارع لتكنولوجيا الاتصالات إلى إحداث تأثيرات في المناهج الدبلوماسية، حيث زحزحت المناهج الدبلوماسية التقليدية، وعززت التأثير الدبلوماسي للفاعلين غير التقليديين، وسرّعت الخطوات الدبلوماسية. وإذا كانت الاتصالات قد حددت المناهج والطرق والممارسات الدبلوماسية تاريخياً، فإن في إمكان اتصالات دبلوماسية التلفزيون أيضاً تحديد السياسات الخارجية ونتائج العمليات الدبلوماسية، وهو ما يحدث الآن فعلاً<sup>(٣٨)</sup>.

لقد قامت وسائل الاتصالات الجماهيرية بدور كبير في التأثير في القيادة السياسية الأمريكية، عبر تجنيدها الرأي العام، وإجبارها على سحب القوات الأمريكية من فيتنام. وكان لهذا التأثير انعكاس على السلوك السياسي الخارجي لاحقاً، حيث سخرت القيادة الأمريكية في حرب الخليج الثانية ترسانتها الإعلامية، وعلى رأسها «سي أن أن». وتقاطعت السياسة مع

Royce Ammon, *Global Television and the Shaping of World Politics* (North Carolina: (٣٧) McFarland Publishers, 2001), p. 60.

(٣٨) المصدر نفسه، ص ٥ - ٧.

الإعلام في إنجاز مهمات الحرب على العراق، وإجبار حكاه على الاستسلام والانسحاب من الكويت.

كما أدركت دول خليجية عدة أهمية قوة وسائل الاتصال في تسويق السياسة، فأطلقت العنان لإنشاء قنوات تلفزيونية عالمية، على غرار «الجزيرة» و«العربية» و«الشارقة».

وعلى الرغم من القوة المتنامية لوسائل الاتصال وسعيها إلى إنجاز مهمات الأنساق الاتصالية المستقلة، فإن واقع الحال يثبت عكس ذلك، حيث العلاقات الرفيعة والخفية وغير الخفية بين وسائل الاتصال والمصالح السياسية والمالية والأيدولوجية تقوض جوهر استقلاليتها. ويمكن تقديم مزيد من الشواهد التي تؤكد التوريط المتبادل والمصالح المشتركة والضغطات المتبادلة بين تلك الأطراف. لقد احتكرت الولايات المتحدة سير أحداث حرب الخليج الثانية ومكنت «سي أن أن» من إدارتها منفردة، وجعلت العالم كله عالة عليها. وتلاعبت وسائل الإعلام الأمريكية بعقول ملايين الأمريكيين في حرب إسرائيل على حزب الله عام ٢٠٠٦، حيث كانت تسلط الضوء على صواريخ حزب الله وأثرها في شمال فلسطين المحتلة، وتغض الطرف وتتستر على الدمار الذي كانت تمارسه الطائرات الإسرائيلية والمجازر التي تقتربها قنابلها الانشطارية في حق المدنيين العزل من اللبنانيين. وتتستر كذلك على الجرائم التي تمارس يومياً في حق الفلسطينيين، وتسلط الضوء على صواريخ القسام التي تسقط على مستوطنة سدروت. وإذا كان التلفزيون العالمي حاضراً بقوة في حرب الخليج الثانية، فإنه كان غائباً وصامتاً عن المجازر الجماعية التي أودت بمئات الآلاف في رواندا.

وهناك حقيقة أخرى يتوجب أخذها في الاعتبار، وهي أن المعلومة التي تقدمها وسائل الإعلام لا تتحرك في فراغ ولا تؤثر بذاتها، بل تتأثر بإدراكات صنّاع السياسات وقيمهم وعقائدهم وترجماتهم للوقائع والأحداث وحساباتهم للمكاسب والخسائر، وهم في ذلك يستدعون تجاربهم وخبراتهم الماضية، ومدى اتساق تلك المعلومات مع أنساقهم المعرفية، ولا يشكّلون مأمورياتهم تبعاً للمعلومات التي يتلقونها، بل يبنون مأمورياتهم تبعاً لإدراكاتهم للأوضاع والمعلومات والأحداث، ووفقاً لأنساقهم المعرفية وإدراكاتهم للبيئة التي يتحركون خلالها<sup>(٣٩)</sup>.

لقد أوجدت ثورة المعلومات والاتصالات سياقاً دولياً مغايراً لما كان سائداً بالنسبة إلى عمل وزارة الخارجية، حيث وفرت هذه الثورة ثراء معلوماتياً أغرق صنّاع السياسة في كم هائل من المعطيات من جهة، ومكّن أطرافاً أخرى من الحصول على المعلومات التي كانت تحتكرها وزارات الخارجية من جهة ثانية. وقد أدى هذا الانتشار للمعلومات إلى تقليل الوزن النسبي للأجهزة الدبلوماسية في ما يتعلق بصنع السياسة الخارجية وبناء مأموريتها. إلا أن هناك من يرى أن هذه التطورات فرضت على وزارات الخارجية تحسين أدائها، وإدخال

التطورات التكنولوجية إلى ميدان عملها، وتفعيل مصالحها من أجل الاستجابة للبيئة المتغيرة، وإثبات ذاتها في مواجهة الهيئات الأخرى التي تحاول منافسة وزارة الخارجية في القضايا التي تعود إلى صلاحيتها تقليدياً<sup>(٤٠)</sup>.

ويمكن أن نستخلص التفاعل المستمر بين السياسة والإعلام في عملية صوغ السياسة الخارجية، وتبادل الفرص والقيود بينهما.

## ٢ - وسائل الإعلام الجماهيري وإدارة النزاعات

تؤدي وسائل الإعلام الجماهيري دوراً رئيسياً في النشاط السياسي، حيث يفترض فيها، باعتبارها سلطة رابعة، أن تقوم بوظيفتي التوازن والمراقبة، وهي لا تكتفي بنقل المعلومات وإيصالها، ولكن إلى جانب ذلك تقوم بوظيفة تسهيل الاتصال. وتمثل هاتان المهمتان عنصراً أساسياً في عملية تسوية النزاعات وحل الأزمات الدولية، ذلك أن مرجع كثير من الصراعات والنزاعات والخلافات سوء التفاهم وسوء الإدراك بين المتنازعين؛ فقد تقوم الحروب بسبب التوجس وعدم اليقين وسوء إدراك الأطراف بعضهم للبعض الآخر. لذلك يرى بعض الدارسين - الذين ينظرون بإيجابية إلى دور وسائل الإعلام في إنجاز عمليات السلام - أن في إمكان البناء السياسي الداخلي للدولة التأثير، وبقوة، في استعداد الدولة للإفصاح عن نيتها، والقيام بتعهدات ذات مصداقية في ما يخص سياستها الخارجية، حيث إن انسياب الاتصال بين القادة السياسيين والرأي العام يعدّ محدداً مهماً في الإجابة عن مشكلة تكاليف الحرب التي يطرحها الجمهور. فوسائل الإعلام تخبر الجمهور عن تكاليف الحرب ونتائجها، وهذا ما يصعب المهمة على القادة ويحول دون تهربهم من المساءلة عن النتائج السيئة لأعمالهم الحربية. إن حرية الصحافة تعطي الفرصة للرأي العام وتعزز دوره في متابعة سلوكيات الحكومة واستغلالها السلطة، وتبعاً لهؤلاء، فإن وسائل الإعلام المفتوحة تعد عاملاً أساسياً لتحقيق السلام لأنها تجعل القادة السياسيين يواجهون مساءلة الجمهور المحتملة لهم عن التكاليف المدفوعة. كما إن وسائل الإعلام تعمل على إزاحة عدم اليقين وسوء الإدراك بين قادة الدول، وهذا من شأنه المساعدة على منع وقوع الحرب<sup>(٤١)</sup>.

وإذا كان الاتصال أساسياً في عملية التسوية لإزاحة عامل سوء الإدراك والإفصاح عن حسن النية والاستعداد الإيجابي لتسوية النزاع العالق، فمن الممكن على الجهة المقابلة أن يتحول إلى عائق يُفشّل العملية السلمية بالضغط على أطراف التسوية أو على أحدهم، وإظهاره طرفاً خاسراً في العملية التي يقدم فيها على تقديم تنازلات لا تقابلها مكاسب وتنازلات مقابلة. لذلك، تتميز المفاوضات عادة بالتكتم والسرية وبإبعاد مجرياتها عن أعين الصحفيين وكاميراتهم.

(٤٠) عمرو الجوبلي، «العلاقات الدولية في عصر المعلومات: مقدمة نظرية»، «السياسة الدولية»، العدد ١٢٣

(كانون الثاني/يناير ١٩٩٦)، ص ٨٣ - ١٠١.

(٤١) Choi and James, «Media, Openness, Democracy and Militarized Interstate Disputes», pp. 23-

وقد تُستخدم وسائل الإعلام أيضاً لدق طبول الحرب، وحتى إشعالها، وزرع الأحقاد والكراهية بين الشعوب والأمم، عندها نصبح أمام إعلام الحرب الذي يخدم أغراض السياسة العدوانية<sup>(٤٢)</sup>. وقد لوحظ ذلك جلياً قبيل غزو الولايات المتحدة العراق، حينما جندت الولايات المتحدة وبريطانيا ترسانة إعلامية سلطت حملتها على الفكرة التي روجتها الدوائر النافذة من أن العراق يمتلك أسلحة الدمار الشامل، وأن النظام العراقي على علاقة بالقاعدة.

إلا أن هذا الوجه المظلم للوظيفة الاتصالية لا يخفي وجهها الآخر المشرق؛ فهي أنجزت مهمات صعبة ومكلفة ذهب ضحيتها عشرات الصحفيين، وعملت على إبراز الجرائم الإنسانية التي ترتكبها النظم التي تنتهك حقوق الإنسان والأعراف الدولية، وكشفت السجون المظلمة وأساليب التعذيب والاختطاف كتلك التي مارسها

**إن المعلومة التي تقدمها وسائل الإعلام لا تتحرك في فراغ، ولا تؤثر في ذاتها. بل تتأثر بإدراكات صنّاع السياسات وترجماتهم للوقائع والأحداث.**

الجيش الأمريكي في العراق في سجن أبو غريب على وجه الخصوص، والاختطاف الذي مارسه الاستخبارات الأمريكية، والقمع الوحشي الذي تمارسه الآلة القمعية الصهيونية على أبناء فلسطين، والقمع المسلط على المعارضة في الأقطار العربية والبلدان التسلطية عامة. كما أن دور وسائل الإعلام في بناء الثقة بين الأطراف المتصارعة وتغيير الصور المدركة لدى الخصوم

بعضهم عن البعض الآخر، يساعد الأطراف الثالثة على القيام بأدوارهم التوسيطية في أجواء مناسبة، ويقوّي فرص نجاح مهماتهم في تحقيق عملية التسوية<sup>(٤٣)</sup>.

يُستخلص ممّا تقدم أن وسائل الإعلام يمكن أن تؤدي وظيفة سلبية في عملية تسوية النزاعات بإفراطها في تصوير حجم التنازلات والخسائر التي تلحق بأحد الأطراف، فتدفعه إلى مزيد من التصلب الذي ينعكس سلباً على عملية التسوية. كما أنها يمكن أن تؤدي دوراً إيجابياً في إبراز النيات الصادقة للخصوم في بحثهم عن التسوية، والتركيز على المكاسب التي يحصل عليها المتصارعون جراء ذلك، وتخفيفهم من عواقب التصعيد<sup>(٤٤)</sup>. وفي كلتا الحالتين تقوم السياسة بدورها، ويبرز التفاعل بين النسق السياسي والإعلامي، ويستمر تبادل الفرص والقيود بينهما في أية عملية سياسية تؤدي على المستوى الداخلي أو على المستوى الخارجي □

(٤٢) Michel Mathein, «L'Emprise de la Communication la Communication de Guerre: Media et journalistes,» *La Revue internationale et stratégique*, no. 56 (hiver 2004-2005), pp. 89-98.

(٤٣) Christopher Mitchell, *The Structure of International Conflict* (London: Macmillan Press, 1981), p. 309.

(٤٤) أوري سفير، *السلام أولاً: تحديث مسارات السلام*، ترجمة بدر عقيلي (عمّان: دار الجليل، ٢٠٠٨)،